مبادئ عامة في تيسير النحو

ممدوح محمد خسارة

جامعة دمشق

الملخص

لقد شغلت مسألة تيسير تعليم النّحو العربي بال علماء النحو وباحثيه ومدرسيه منـــذ القـــدم. ولقد جاء هذا المقال ليتناول هذا الموضوع بشيء من التوسع الذي يستحقه مـــع اقـــتراح جملـــة من المبادئ العامة في مسألة تسهيل تعليم النحو وتعلمه لعل أهمها: توحيد المصطلـــح النحـــوي وفصله عن المصطلح الصرفي، الاعتماد في شواهد النحو على النص القرآني باعتبـــاره أعلـــى كلام جاء بلسان عربي مبين، وكذا تخليص النحو مما علق به من آثار العلوم الأخرى؛ كـــالمنطق والكلام والفقه إلى جانب تحديث لغة النص النحوي، وغيرها من المبـــادئ الهامـــة. وهـــذا مـــع التـــأكيد على أن طريقة تقديم النحو للمتلقي هي القابلة للتطوير والتيسير وليس النحو ذاته، وكـــذا الدعوة إلى ضرورة التفريق بين النحو العلمي الذي هو عبارة عن قوانين والنحو التعليمي الـــذي يزود الطالب بما هو ضروري من قواعد اللسان العربي.

الكلمات المفاتيح: النحو – تيسير النحو – النحو العلمي – النحو التعليمي.

Résumé

La simplification de la méthode d'enseignement de la grammaire arabe a toujours préoccupé l'esprit des enseignants et des chercheurs en la matière, ainsi que les grammairiens eux-mêmes.

Le présent article aborde ce sujet d'une manière élargie en proposant certains principes généraux ayant pour but de faciliter l'enseignement et l'apprentissage de la grammaire arabe. Ces principes se résument comme suit:

-Unifier les termes grammaticaux tout en les dissociant de la terminologie morphologique ;

-S'appuyer sur des exemples grammaticaux tirés du texte coranique qui est considéré comme le discours le plus éloquent de la langue arabe;

-Soustraire la grammaire de l'influence des autres sciences telles que: la logique, la dialectique, et le droit canon «fiqh»;

-Actualiser la langue du texte;

Ceci tout en soulignant qu'il est possible d'améliorer et de simplifier la méthode de l'enseignement de la grammaire à l'apprenant, sans que les principales règles de cette dernière ne subissent des changements.

En outre, il est indispensable de distinguer la science de la grammaire (īlm an-naḥw), qui est un ensemble de règles, de la didactique de la grammaire qui fournit à l'étudiant les règles nécessaires.

Mots-clés: Grammaire – simplification de la grammaire – la science de la grammaire – la didactique de la grammaire.

Abstract

The problem of simplifying the teaching of grammar has been for a long time a matter of concern for teachers, researchers and grammarians. The present paper tackles the subject more widely by proposing a set of general principles to facilitate teaching and learning arabic grammar. These principles can be summarised as follows:

- Unifying the terms used in grammar and dissociating them from the terminology of morphology ;
- Relying on grammar examples from the koranic text which is considered as the most eloquent speech in the arabic language ;
- Liberating the grammar from the influence of other sciences such as: logic, dialectic, and canon law "fiqh";
- Updating the text's language.

It asserts that it is possible to improve and simplify the method of teaching grammar without changing its rules. In addition to the distinction that must be made between the science of grammar, which is a set of rules, from its teaching, which provides the student with the necessary rules of the arabic language .

Keywords: grammar – grammar simplification- science of grammar – teaching grammar.

مقدمة

محاولات تيسير تعليم النحـــو قديمـــة فـــي تراثنـــا اللغـــوي ؛ فمـــا المقدمـــات النحويـــة الموجزة كإيضاح الفارسي ولمع ابن جنـــي وجمـــل الجرجـــاني – وغيرهـــا كثـــير– إلا أســـلوبٌ مـــن أساليب تيسير تعليم النحو وتَعلُّمـــه. ولعـــل مـــن المفيـــد أن نذكـــر" أن أبـــا علـــيٍّ الفارســـي عندما صنف كتاب الإيضاح لعضد الدولة وأتاه بـــه قـــال لـــه: هـــذا الـــذي صنعتـــه يصلـــح للصبيان، وزاد بعضهم أن عضد الدولة اســـتقصره وقـــال لـــه: مـــا زدت علـــى مـــا أعـــرف شيئًا "(1). "فمضى أبو علي وصنَّف التكملة، وحملها إليه، فلمـــا وقـــف عليـــها عضـــد الدولـــة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا يفهمـــه هـــو"(2). ويعضـــد هـــذا الخـــبر مـــا يروى من أن جماعة من طلاب علم النحو انصرفت عـــن الكســـائي عندمـــا جلـــس لتدريســـه بأسلوب ميسِّر بحجة أنه إن دام هذا على هـــذا علـــمَ النحـــوَ الصبيـــانُ "(3). فكأنـــهم نفســـوا على الفارسي والكسائي أن ييسِّرا النحو إلـــى الدرجـــة التـــي تفهمـــه فيـــها الناشـــئة، وكأنـــهم كانوا يصرّون على أن يحيطوا النحو بحجبٍ وتعقيدات تجعله علمًا نخبويًـــا للخاصـــة، فـــي حيـــن تدعـــو الحاجة إلى أن يكون علمًا شعبيًا للكافة. كما كان تأليف النحـــاة كتبـــهم علـــى مســـتويين وجـــيزٍ يفيد منه المبتدئون والشداة، ومبسوطٍ يستزيد منه المتخصِّصـــون أســـلوبًا آخـــر مـــن أســـاليب تيسير تعليم النحـــو.

على أن ضعف السليقة اللّغوية جيلاً بعد جيـــل ثـــم تـــأثر علـــم النحـــو بعلـــوم المنطـــق والكلام والفقه زادا من صعوبة تمثل هـــذا العلـــم الـــذي غـــدا غايـــةً فـــي ذاتـــها لا وســـيلة لإصلاح اللسان وصونه من الزلل، كمـــا كـــان الغـــرض منـــه حيـــن نشـــأ، ممـــا أضعـــف من دور هذا العلـــم فـــي تحســـين الأداء اللغـــوي وســـلامته. ولمَّـــا لـــم تُجْـــدِ المختصـــراتُ والمقدمات النحوية الميسَّرة في تيسير تعلُّم النحو وتعليمه قـــامت حركـــة نقـــد صريحـــة لعلـــم النحو وللنحاة، لخروجهم به عن أهدافه وأغراضه، وقد مثَّـــل كتـــاب ابـــن مضـــاء القرطبـــي (592 هـــ) (الرد على النحاة) ذروة العـــداء نحـــو النحـــاة، كمـــا مثـــل حلقـــة مـــن حلقـــات النزاع بين النحاة من جهة، والفقهاء والقـــراء مـــن جهـــة أخـــرى، بمعنـــى أن كتـــاب (الـــرد على النحاة) لم يكن خالصًا لوجه تيسير النحـــو وتســـهيله " لأنـــه يـــرى أن النحـــاة يُدخلـــون في خلال تعليلاتهم وفرضياتهم في القـــرآن الكريـــم ألفاظًـــا مفترضـــة لا تتقبلـــها آياتـــه "(4) "وقد أراد بذلك أن يطبق على النحو ظاهرية أبـــي داوود ابـــن حـــزم "(5).

وفي العصر الحديث شُكلت لجان وعقدت مؤتمرات وندوات لهذا الغرض ومن أهمها : لجنة تيسير اللغة في مصر سنة 1938، مؤتمر مفتشي اللغة العربية بمصر 1957، مؤتمر النحو في صنعاء 1972، مؤتمر النحو في عمان 1974 ومؤتمر تيسير تعليم اللغة العربية بالجزائر 1976، ندوة النحو والصرف بدمشق 1994. وقد توصلت تلك الندوات والمؤتمرات إلى مجموعة من التوصيات لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي. وظلت مسألة تيسير تعليم النحو العربي تشغل بال علماء النحو وباحثيه ومدرسيه، وصارَتْ إشكالية مزمنة تصدى لمعالجتها والإسهام في حلها أيضًا، جِلَّةٌ من العلماء كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) سنة 1973، و الدكتور شوقي ضيف في (تجديد النحو)، والدكتور عبد الستار الجواري في (نحو التيسير) سنة 1984، وغيرهم من الأفاضل ممن لا يتسع المقال لتعدادهم .

على انه قبل الخوض في الكلام على المبادئ العامة في تيسير تعليم النحو، موضوع البحث، لا بد من التَّنَبُّهِ إلى أَوَّلياتٍ غابت عن كثير من المعالجات السابقة وهي:

1) إن أكبر خطأ منهجي وفكري وقع فيه غالبية الباحثين والدارسين هو تحميل النحو العربي مسؤولية تردِّي مستوى الأداء اللغوي الذي نعاني منه. إن من الظلم الفادح للنحو – أيًّا كانت صعوبته – أن نحمله مسؤولية ضعفنا اللغوي، لسبب بسيط، وهو أن اللغة لا تتعلم بالنحو وحده، فاللغة سماعية تقوم على محاكاة العبارات والنصوص السليمة الفصيحة، ولم يقم علم النحو إلا بعد أن بدأت سلائق الناس اللغوية تفسد، أملاً في وضع ضوابط وقوانين يُحتكم إليها عند المنازعة في عبارة ما، بغرض تخطئتها أو تصحيحها، إن النحو قانون وهو كالقانون الجزائي، لا يستطيع وحده حماية المجتمع، ما لم يترافق بتربية خلقية وعقدية واجتماعية ووطنية، وكذا النحو، لا يصلح من لسان المتكلم وحده، إلا إذا ترافق مع إعداد لغوي يشمل سماع نصوص فصيحة، وحفظ الأفصح منها، وتمثُّلَ أساليب الفصحاء والبلغاء، والتدرُّب على محاكاتها، إذ ليس النحو إلا وسيلة من وسائل عدة لتحسين الأداء اللغوي .

2) إن صعوبة النحو ظاهرة عالمية وليست خاصة بالعربية، والنحو كأي علم – ولا سيما العلوم البحتة – له صعوباته وتعقيداته، وليس مما يدرك للوهلة الأولى . فالرياضيات ليست سهلة ولا الفيزياء ولا غيرهما، فهل صعوبة الرياضيات مثلاً –

مدعاة لمهاجمتها – وقد قدَّمت للبشرية ما قدمت، وهـــل صعوبـــة الفيزيـــاء مدعـــاة لـــهجرها وقد أنعمت على البشرية بما لا يحصى مـــن المنـــافع . ولكـــن إذا كـــان الـــتربويون يعنـــون بطرائق تدريس العلوم البحتة وتيسير تعليمها بـــدلاً مـــن مهاجمتـــها، فـــإن العنايـــة بطرائـــق تعليم النحو وتقريب مآخذه هـــو بـــالأحرى. إن العلـــم – أي علـــم – ليـــس قـــابلاً للتســـهيل أو التيسير، وإنما طريقة تقديمه للمتلقي هي القابلـــة للتطويـــر والتيســـير.

3) لا بد من التفريق بين النحو العلمـــي و النحـــو التعليمـــي، وذلـــك أن بعـــض النحويين واللغويين – قدماء ومحدثين – ســـرعان مـــا يعلـــو صوتـــهم بالاحتجـــاج والنكـــير علـــى أي مســـعى لتطويـــر وإصـــلاح تعليـــم النحـــو، خوفًـــا علـــى هـــذا العلـــم مـــن أن يداخلـــه فسادٌ، والواقع أن معظم أولئك المحتجين ممن لـــم يُدَرِّســـوا النحـــو ولـــم يواجـــهوا مشـــكلات تعليمه، إن الغيرة على علوم العربية – ومنـــها النحـــو – فضيلـــةٌ، ولكـــن قتـــل تلـــك العلـــوم بالغيرة العمياء والحب القاسي يلتقي في النهاية مع قتلـــها باللامبـــالاة والكراهيـــة.

نحن نتحدث هنا عـــن (نحـــو تعليمـــي) يـــزود الطـــالب بمـــا هـــو ضـــروري حـــاجي من قواعد اللسان العربي لا بما هو كماليٌّ. أو على حد عبـــارة الجـــاحظ: " أمـــا النحـــو فـــلا تشغل قلبه (أي الصبيّ) إلا بقدر ما يؤديه إلى الســـلامة مـــن فـــاحش اللحـــن، ومـــن مقـــدار جهل العوام في كتابٍ إن كتبه، وشعرٍ إن أنشده، وشـــيءٍ إن وضَعَـــه، ومـــا زاد علـــى ذلـــك فهو مَشْغَلَةٌ عما هو أولى"(6) فما المردود اللغوي مـــن أن نعلـــم طـــالب النحـــو " أن للضمـــير (أنا) خمس لغات هي: (أنـــا، أَنَ، آنَ، أَنْ، أَنَـــهْ) " ؟(7)

4) إذا كان مما لا يصح أن نحمل علم النحو مســـؤولية تـــردي الأداء اللغـــوي، فـــإن ممـــا لا يصح أيضا أن نحمل مدرس النحو وحـــده تلـــك المســـؤولية. ذلـــك أن الأداء اللغـــوي لا يمكن أن يقترب من الســـلامة مـــا لـــم يتضـــافر فـــي تحســـينه وتطويـــره كـــل المعلميـــن والمدرسين بمن فيهم مدرســـو المـــواد العلميـــة والاجتماعيـــة، وكذلـــك الأجـــهزة الإعلاميـــة المرئية والمسموعة والمقروءة، إن إلقاء اللـــوم علـــى مدرســـي النحـــو هـــو وضـــع للأمـــور في غير موضعـــها.

المبادئ العامة لتيسير تعليم النحـــو العربـــي

وبعد: فهذه مجموعة من المبادئ التي نراها موصلة إلى ما نســـعى إليـــه مـــن تســـهيل

وتيسير لتعليم النحو العربـــي، وهـــي مبـــادئ قـــاد إليـــها شـــيئان: تجربـــة عمليـــة ومعانـــاة في تدريس النحو العربي نحو عقدين من الزمان، ثـــم إســـهام متواضـــع فـــي تحقيـــق تـــراث نحوي.

وإذا كان لتيسير النحو مبادئ كثيرة تهدى إليها البـــاحثون، فـــإن أهـــم مـــا أدى بنـــا إليـــه النظر فيها ما يلـــي:

- توحيد حد المصطلح النحوي أو تعريفـــه.
- فصل المصطلح النحوي عن المصطلـــح الصرفـــي.
- التخفف من الشواهد الشعرية بتنخيلها، ثم الأخذ بالشـــاهد النحـــوي القرآنـــي.
- تخليص النحو مما علق به من آثار العلوم الأخـــرى ولا ســـيما التعليـــل.
- تقييس ما أمكن من الصيغ النحويـــة والصرفيـــة.
- تحديث لغة النص النحـــوي.
- اعتماد كتاب منهجي جامعي في النحـــو.

<u>أولا:</u> توحيد حد المصطلح النحـــوي أو تعريفـــه

إن تعدد الحدود للمصطلـــح النحـــوي يـــؤدي إلـــى إربـــاك دارس النحـــو العربـــي، لأن ذهنه سوف يتشتت بين دلالات المصطلح الواحـــد ومعانيـــه. ومـــن هـــذه المصطلحـــات ذات الحدود غير المتوافقة على سبيل المثال مـــا يـــأتي:

1- الإعـــراب

لهذا المصطلح في النحو ثلاثة حـــدود أو مفـــاهيم:

أ- أثرٌ ظاهر أو مقدر يجلبه العـــامل فـــي آخـــر الكلمـــة، ويعنـــون بـــه حـــالات الرفـــع والنصب والجر والجزم الناجمة عـــن عـــامل(8).

ب- عدم لزوم آخر الكلمة حالة واحـــدة وتأثرهـــا بـــالعوامل، أي اختـــلاف آخـــر الكلمـــة باختلاف العوامل(9). وهو يقابل البناء. وتقسم الكلمات بحسبه إلـــى مبنيـــة ومعربـــة.

ج- الوظيفة النحوية للكلمة فـــي الجملـــة أو للجملـــة فـــي النـــص، كـــأن تكـــون فـــاعلاً أو مفعولاً أو حـــالاً...

وكثيرًا ما تختلط هذه الدلالات عندما يقال للطالب مثـــلاً أعـــرب كلمـــة (رجـــل) فـــي قولنـــا : (يا رجلُ أقبـــلْ).

- فهو يعرف أن كلمة (رجل) هي اســم مبنــي بحســب الحــد الثــاني للإعــراب ومقابلــه البنـــاء.
- ولكننا نطلب إليه إعرابه بحسب الحد الثالث للمصطلـــح وهـــو تبييـــن وظيفتـــه النحويـــة في الجملة أو النـــص.

فكيف يوفق الدارسُ – لا ســيما المبتــدئ – بيــن كــون الكلمــة مبنيــة لا تتــأثر بــالعوامل وكونها قابلة للإعراب أي تتأثر بالعوامل وهو ما يفهم من قولنـــا أعـــرب: (يـــا رجـــلُ)؟

فإذا عللنا بـــأن الإعـــراب هنـــا محلـــي، ورد علينـــا أن الأســـماء والأفعـــال كلـــها إذن معربة، ولكن بعضها إعرابه ظاهر وبعضها إعرابُـــه محلـــي، فتســـقط بذلـــك قـــاعدة البنـــاء والإعراب أصـــلاً.

والذي نراه أن نستعمل مصطلح التحليل النحـــوي أو الوظيفـــة النحويـــة بـــدل الإعـــراب بالمفهوم الثالث، وترك مصطلح الإعراب لدلالتـــه الأصليـــة الأولـــى المنســـجمة مـــع دلالتـــه الثانية وهو أنه أثرٌ ظاهرٌ أو مقدر يجلبه العامل في آخـــر الكلمـــة المعربـــة.

2- الجملـــــة

- لم يرد مصطلح (الجملة) ولا حدُّها إطلاقًا فـــي كتـــاب ســـيبويه و" أمـــا مفـــهوم الجملـــة فيسميه سيبوية (كلامًا) أو (الكلام المســـــتغني)"(10) ويجعلـــها شـــارح المفصـــل مرادفـــة للكلام إذ يقـــول:
- "وهذا – أي الكلام – لا يتأتى إلا في اسمين، أو فعـــل واســـم ويســـمى الجملـــة"(11).
- ولا يحدُّها ابن عقيل بل يذكرها في معرض حديثه عـــن أنـــواع الخـــبر بقولـــه: " ينقســـم الخبر إلى مفرد و جملـــة "(12).
- كما لا يحدُّها ابن هشام في أوضحه، وإنما يذكرهـــا فـــي معـــرض حديثـــه عـــن أنـــواع الخبر بأنه مفرد وجملة ولا يوضح مفهومـــها إلا فـــي (المغنـــي) حيـــث يقـــول: "الجملـــة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره أو ما كـــان بمنزلـــة أحدهمـــا "(13).

ومعنى هذا أن مصطلح (الجملة) الذي هو أشهر مصطلـــح نحـــوي نحتـــاج إليـــه فـــي النحـــو التعليمي والعلمي لا نجد له حدًّا واحدًا في أهم كتب النحـــو المرجعيـــة المعتمـــدة فـــي معظـــم جامعاتنا، أعني شرح ابن عقيـــل وشـــرح ابـــن هشـــام وشـــرح المفصـــل، إضافـــة إلـــى أن تعريفها في (مغني اللبيب) يخالف ما جاء في شرح المفصـــل. إذ قـــال ابـــن هشـــام: "وبـــهذا

يظهر لك أنهما (أي الكلام والجملة) ليسا بمترادفين، كما يتوهمـــه كثـير مـن النـاس، وهـو ظاهر قول صاحب المفصل، والصواب أنها أعَمُّ منـــه، إذ شـرطه الإفـادة بخلافـها "(14)..

3- العلـم

- " هو ما عُلِّق على شيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه " بحســب صـاحب المفصـل .
- " هو الاسم الخاص الذي لا أخَصَّ منه " بحســب شـارح المفصـل(15).
- " هو الاسم الذي يعيِّن مسمَّاه مطلقًا " بحسب ابن عقيـل وابـن هشـام(16).

4- النكـــرة

- " وهو ما شاع في أمَّته، كقولك جاءني رجلٌ "بحســب شـرح المفصـل(17).
- " هي ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف أو يقـع موقـع (ال) بحسـب ابـن عقيـل وابـن هشام(18). أي إن ابن عقيل وابن هشام لم يضعا حدًّا للنكـرة بـل علامـة.

5-التمييـز

"التمييز اسـم نكـرة بمعنـي (مِـن) مبيـن لإبـهام اسـمٍ أو نسـبة... وحكـم التميـيز النصـب" (19) .

وعلى هذا الحد يسلك التمييز في باب المنصوبات، ويدرســه الطلبـة كذلـك . ولكـن كتـب النحو تضيف: " ولـك فـي تميـيز الاسـم أن تجـرَّه بإضافـة الاسـم إلا إذا كـان الاسـم عددًا "(20) والمقصود بالعدد هنا الأعداد المركبة والمعطوفـة وألفـاظ العقـود. ثـم تضيـف مـرة أخـرى: " ويجـوز جـر التميـيز (بمـن) ك(رطـلٌ مـن زيـتٍ) إلا فـي ثـلاث مسـائل..."(21).

ومعنى هذا أن التمييز له ثلاث حالات : النصـب والجـر بالإضافـة والجـر بمـن، وهـذا مما يربك الطالب لا سيما عند الإعراب، فكيف يعـرب الكلمـة تميـيزًا مجـرورًا بالإضافـة أو من وقد رسخ في ذهنه أن التمييز مـن المنصوبـات.

لا أدري لمـاذا نجـاري القدمـاء فـي مثـل هـذا التقسـيم، ولمـاذا لا نخـصَّ التميـيز بالمنصوب منه فحسب، وأما الحالتـان الأخريـان فـهما مـن بـاب المجـرورات، وإذا اعـترض بـأن التمييز يزيل الإبهام عما سبقه فالردُّ بأن ليس التمييز وحـده هـو الـذي يزيـل الإبـهام، بـل والإضافة كذلك والنعت مثله إذ يوضح ويخصِّـص، والتوضيـح والتخصيـص مـن وسـائل إزالة الإبـهام.

6- الفعل المتعـــدي

يحدُّ النحاةُ الفعل اللازم عامة بقولهم: هو الفعـــل الـــذي يكتفـــي بمرفوعـــه ولا يتجـــاوزه إلى المفعول به ويحدون الفعل المتعدي بقولهم: هـــو الفعـــل الـــذي لا يكتفـــي بمرفوعـــه بـــل يتجاوزه إلى المفعول بـــه.

وبعبارة ابن يعيش: " إن الأفعال على ضربين منها ما هـــو لازم للفـــاعل غـــير متجـــاوز لـــه إلى مفعول، ويقال له غير متعد، ومنها مـــا يتجـــاوز الفـــاعل إلـــى مفعـــول بـــه ويقـــال لـــه المتعـــدي "(22).

إلى هنا يبدو الكلام واضحًا غير ملبـــس. ولكنـــهم يعـــدِّدون أضـــرب المتعـــدي فيقولـــون: منها ما هو متعد إلى واحـــد أو اثنيـــن أو ثلاثـــة ...(23) ثـــم يضيفـــون: " وللتعديـــة أســـباب ثلاثة وهي الهمزة والتثقيل وحرف الجر، نحو: أذهَبْتُـــه وفرَّحتَـــهُ، وخرجـــت بـــه "(24).

أن يحوّل الهمزُ والتضعيفُ اللازمَ إلـــى متعـــد، أمـــرٌ مفـــهوم لا لبـــس فيـــه، ولكـــن أن يحوله حرف الجر إلى فعل متعد فتلك خروج عن الحد وعن دلالـــة المصطلـــح ؛ فـــالمتعدي هـــو الـــذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول به كما بُيِّن، وليس الذي يتجـــاوز الفـــاعل إلـــى المجـــرور، بـــل يضيف بعضهم إلى المتعدي ما تجاوز الفاعل إلى الظـــرف نحـــو (قُمْـــتُ اليـــومَ) " فتنصـــب اليوم على أنه مفعول به اتساعًا وتشبهه من الأفعال بمـــا يتعـــدى إلـــى مفعـــول "(25) ويبنـــى على هذا التوسع في مفهوم المتعـــدي أن يَعُـــدوا الجـــار والمجـــرور بعـــد الفعـــل، مجـــروراً لفظًا منصوبًا محلاً، ويفرعون عليه جواز العطف عليـــه بـــالجر أو النصـــب (26) .

إن الأخذ بقاعدة أن اللازم يتعدى بحرف الجـــر أو الظـــرف خـــروج عـــن حـــدِّ مصطلـــح (التعدي) في الأفعال، وإذا أخذنا بأقوالهم فلا حاجة إلـــى بحـــث (الـــلازم والمتعـــدي) أصـــلاً؛ فالأفعال كلها تصبح عندئذ متعديـــة، " لأن الفعـــل قـــد يتعـــدى بعـــدة مـــن حـــروف الجـــر على مقتضى المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هـــذه المعـــاني كامنـــة فـــي الفعـــل، وإنمـــا يثيرها ويظهرها حروف الجر؛ وذلك انك إذا قلـــت: (خرجـــتُ) فـــإن أردت أن تبيـــن ابتـــداء خروجك قلتَ: خرجتُ مـــن الـــدار، وإن أردت أن تبيـــن أن خروجـــك مقـــارن لاســـتعلائك قلت: خرجت على الدَّابة، وإن أردت المجاوزة للمكان قلـــت: خرجـــت عـــن الـــدار..."(27).

ولذا نقترح التزام حد المتعدي بأنه ما يتجـــاوز فاعلـــه إلـــى المفعـــول بـــه، وأن نســـمي مـــا عداه لازما.

ثانياً: توحيد المصطلح النحوي وفصله عـــن المصطلـــح الصرفـــي

تعددية المصطلح إشـــكالية عامـــة فـــي جميـــع العلـــوم، ومنـــها علـــم النحـــو، فتعـــدُّد المصطلح النحوي للدلالة على مفهوم نحوي واحد يمثـــل عقبـــة مـــن عقبـــات تمثُّـــل الـــدرس النحوي.

كما أن الاشتراك بين مصطلحات النحو والصرف يمثـــل عقبـــة أخـــرى. وبـــالطبع ثمـــة مصطلحات مشتركة بين عدة علوم، ولكن تلـــك العلـــوم متبـــاعدة فيمـــا بينـــها، فـــلا يحمـــل اشتراك مصطلحاتها على الإبهام لدارس علـــم منـــها، إن مصطلـــح (مولِّـــد) مثـــلاً مشـــترك بين علوم الكهرباء والكيمياء والطب، ولا يثير اشتراكه بينـــها مشـــكلة هامـــة. أمـــا النحـــو والصرف فهما علمان متلازمان، حتى إنهما ليعدان علمًا واحدًا عنـــد كثـــير مـــن اللغويـــن.

فمن المصطلحات المتعدِّدة التي تستعمل لمفـــهوم واحـــد فـــي النحـــو أو مشـــتركة بيـــن النحو والصـــرف:

1- النعت والصفـــة

(النعت) مصطلح نحوي، ولكن النحاة يطلقـــون عليـــه أيضًـــا مصطلـــح (الصفـــة) قـــال ابن يعيش: " الصفة والنعـــت واحـــدٌ "(28).

وقد يطلقون عليه أيضًا مصطلح (الوصـــف).

ولا يكادون يستعملون في إعراب الجمل إلا مصطلح (الصفة)، وينقل ابـــن هشـــام فـــي المغنـــي قـــول النحاة "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعـــارف أحـــوال" (29).

أما عند السيوطي فإن الصفة تتضمـــن: (النعـــت والحـــال والظـــرف والعـــدد) (30) ولكـــن مصطلـــح (الصفة) يطلق في الصرف على (اسم الفاعل واســـم المفعـــول والصفـــة المشـــبهة باســـم الفـــاعل، وصيـــغ المبالغة، واسم التفضيل) وكثيرًا ما كنا نواجه استغراب طلاب النحو عندما كنا نَحْـــدُّ لـــهم (الحـــال) بقولـــهم: (الحال اسمٌ صفة...) في حين رسخ في أذهانهم أن الصفـــة هـــي النعـــت، فكيـــف تكـــون الكلمـــة حالاً وصفة في آن واحد ؟ ولذلك كنا نغير مصطلح (الصفة) بقولنـــا: هـــو اســـم مشـــتق ... والذي نقترحه هنا أن يستعمـــل مصطلـــح (النعت) فـــي النحـــو(31) – كمـــا ذهـــب بعـــض الباحثين الفضلاء – وأن يترك مصطلح الصفة لعلـــم الصـــرف، وأن يتخلَّـــى عـــن مصطلـــح الوصف للغة العامَّـــة.

2- الفعل النـــاقص

يحمل هذا المصطلح مفهومين: نحـــوي، وهـــو كـــان وأخواتـــها، أي الأفعـــال التـــي لا تتـــم الفائدة منها بمرفوعها، وصرفي، وهو الأفعال معتلـــة الآخـــر.

وكثيرا ما يشكل على الطالب التفريق بين دلالتي هذا المصطلـــح فيخلـــط بينـــهما، فـــإذا قيـــل له إن (دعا) فعل ناقص وأنت تعني صرفيا، راح يسأل عن اســـمه وخـــبره نحويـــا. ويقـــترح أن نســـتعمل مصطلح (فعل ناقص) في النحو، و(منقـــوص) فـــي الصـــرف، لأن مصطلـــح (منقـــوص) مســـتعمل في الصرف للدلالة على الأسماء المعربة معتلة الآخر بالياء المكســـور مـــا قبلـــها.

3- اسم الفاعل واسم المفعـــول

مـــع أن هذيـــن المصطلحيـــن همـــا مصطلحـــان صرفيـــان، إلا أنـــهما يختلطـــان مـــع المصطلحيـــن النحوييـــن (الفـــاعل والمفعـــول)، قـــد يبـــدو الالتبـــاس بعيـــدا فـــي أذهـــــان بعضنا، ولكن يظهر جليا لدى الطلبة عندما نحلـــل أو نعـــرب لـــهم عبـــارة مثـــل : (كرمـــت المتقن عمله) فنقول: المتقن مفعول به وعملـــه: مفعـــول بـــه لاســـم الفـــاعل المتقـــن. ويـــرد الالتباس عندهم هنا من أن (المتقن) أعربناه مفعولا منصوبـــا أولا ثـــم بينـــا أنـــه اســـم فـــاعل ومصطلح الفاعل مرتبط بالرفع وليس بـــالنصب، وينعكـــس الأمـــر فـــي مثـــل قولنـــا (أفلـــح المحمود خلقه) إذ نعرب (المحمود) فاعلا مرفوعا ثـــم نعقـــب بأنـــه اســـم مفعـــول والمفعـــول مرتبط في أذهان الطلبة بـــالنصب.

إننا نرى أن نخصص لمفهومي اسم الفاعل واســـم المفعـــول مصطلحيـــن جديديـــن غـــير ملبسين، على غرار القدماء عندما غـــيروا مصطلـــح الفعـــل المبنـــي للمفعـــول إلـــى الفعـــل المبني للمجـــهول.

4- الصرف والممنوع من الصـــــرف

الصرف مصطلح يدل على ذلك العلم المعروف من علوم العربيـــــة. ولكـــن هـــذا المصطلـــح يلتبـــس مـــع مصطلـــح نحـــوي هـــو (الممنـــوع مـــن الصـــرف) الـــذي هـــو الممنـــــــوع من التنوين، صحيح أن ثمـــــة علاقـــة بيـــن الدلالتيـــن، ولكـــن لا ضـــرورة تلـــزم التمســـك بمصطلح (الممنوع من الصرف) الذي يفرض على مـــدرس النحـــو أن يبـــدأ بشـــرح لمعنـــى الصـــرف وأنـــه الصـــوت، وأنـــه لمـــا كـــــان التنويـــــن صوتـــــا قلنـــــا : (الممنـــــوع من الصرف)، ونعني به الممنـــــوع مـــن التنويـــن، ثـــم نعـــود مـــرة ثانيـــة ولنبيـــن أنـــواع

التنوين، وأن المقصود بالتنوين هنا هو تنوين التمكيـن. فلمـاذا لا نزيـل هـذا اللبـس بيـن الصرف والممنوع من الصـرف، فنبقـي الصـرف علمـا علـى ذلـك العلـم مـن علـوم العربية، ونأخذ بمصطلح الممنوع مـن التنويـن ؟

5- الخبر والجملة الخبريـة

لهذا المصطلح في علوم اللغـة العربيـة دلالتـان، إذ يطلـق فـي النحـو علـى الجملـة الواقعة خبرا لمبتدأ أو ما في حكمه، في حين يطلق فـي علـم البلاغـة علـى الجملـة غـير الإنشائية التي تحتمل التصديق والتكذيـب.

كما يختلط أيضا مصطلح الخبر في النحو وهو الجـزء المتـم الفـائدة فـي الجملـة الاسـمية بمصطلح (الخبر) في علم البلاغة، وهو الكـلام الـذي يصـح تصديقـه وتكذيبـه، ولا أيسـر هنا من أن ندع مصطلح الخـبر والجملـة الخبريـة لعلـم النحـو، وأن تخصـص الإخبـار والجملة الإخبارية لعلم البلاغة وقديما قيل: لا مشـاحة فـي الاصطـلاح.

قد تبدو المسألة غير ذات أهمية بالقياس لبـاحث مختـص فـي النحـو، ولكننـا نتحـدث هنا عن شداة وطلبة نعمـل علـى تيسـير تعليمـهم النحـو، ولا نتحـدث عـن ملـم بعلـوم العربيـة.

ولم ينج مصطلح (الجملة الابتدائية) من هـذا اللبـس، إذ أطلقـه النحـاة علـى الجملـة التي لا محل لهـا من الإعراب بشرطـها، كما أطلقها بعضـهم علـى الجملـة المؤلفـة من مبتدأ وخـبر(32).

<u>ثالثا</u>- التخفف من الشواهد الشعرية وتنخيلها، والأخـذ بالشـاهد النحـوي القرآنـي

يستنبط الحكم النحوي من كلام العرب شـعره ونـثره فـي زمـن محـدد اتفـق عليـه النحاة واللغويون، وسموه عصر الاحتجـاج.

وبني على هذا أن كـل حكـم أو قـاعدة نحويـة يدلـل عليـها صوابـها بشـاهد أو أكـثر من أقوال العرب في عصر الاحتجاج ومن الطبيعـي أن يذكـر بيـن يـدي الحكـم النحـوي قول أو كلام من عصر الاحتجاج تدليلا على صحته، ولكـن مـن غـير الطبيعـي أن يذكـر الحكم النحوي ثم يتلى بالعديد مـن الشـواهد التـي تخـرج علـى هـذا الحكـم النحـوي بدعوى أن تلك ضـرورة شـعرية أو شـذوذ عـن القـاعدة، أو أنـها لغـة قبيلـة أو لُغَيَّـة مرذولة. . . وبذلك صار على طالب النحو أن يحفـظ الكثـير ممـا لا ينفعـه حتـى يحصـل

على القليـل مما لا ينفعه. ولنضرب مثالاً على حكم واضح مـــن أحكـام النحـو هـو إعـــراب الأسـماء الستة من شـرح ابن عقيـــل:

- فهو لم يـذكر أي شاهد على إعرابها بـــالحروف إذا أفـردت وأضيفـت إلـى غيـــر يـاء المتكلـم وهو الحكم القياسي، وما ذكره هو تمثيل من عنده، علـــى كـثرة الشـواهد القرآنيـة علـى هذا الحكم.
- وذكر شـــاهـدًا شـعـــريًا علـى أنـها تـعـرب بالحـركـات، مـع تـوفـر شـروط إعرابـها بالحروف وهي لغة قبيلة " بأبه اقتدى عـــديٌّ بـــالكرم ... ".
- وذكر شاهدًا شعريًا على أنه يعرب بـــالألف مطلقًـا علـى لغـة قبيلـه "إن أباهـا وأبـا أباهـا ... "(33).

فلماذا نذكر في كتب النحو المنهجيـــة الشـواهد غـير القياسـية ونحشـو بـها أذهـان دارسي النحو، علمًا بأننا نعد اليوم من يستعمل اللغتين الأخريـــن سـوى القياسـية لاحنًـا ؟

وفي حكم نصب الأفعال الخمسة وجزمها بحـــذف النـون:

ذكر ابن مالك وتلامذته شاهدًا واحدًا علـى الحكـم القياسـي، وذكـروا خمسـة شـواهد شاذة عن الحكم القياسي(34)، كأن تثبت النون بعد الجازم والنـــاصب فـي نحـو:

- لولا الفوارس مـن نجد وأسرتهـــم يوم الصليفاء لم يوفون للجـار(35)
- أن تقرآن على الناس أسماء ويحكمـا مني السلام وألا تشعـرا أحدا (36)
- أبى علماء الناس أن يخبـرونني بناطقة خرساءَ سواكها حَجَـرْ(37)

وأن تحذف النون دون ناصب أو جازم، نحو:

- أبيت أسري وتبيتي تدلكـــي وجهك بالعنبر والمسك الذكي (38)
- فإن بك قوم سرَّهم ما صنعتـم ستحتلبوها لاقحًا غير بـاهلِ (39)

علمًا بأننا في الدرس النحوي المعاصر لا نعد هـذه الـتراكيب عندمـا يسـتعملها المحدثـون شذوذاً، بل لحنًا مردودًا. وصرنا كأننا نجـوز للقدمـاء مـا لا نجـيزه للمعـاصرين، فـإذا كان الشاذ مما لا يقاس عليه فلمـاذا نحشـو رؤوس طلبة النحو بـه، حتـى صـدق قـول من قال: " لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتـى يتعلـم مـا لا يحتـاج"(40).

والملاحظ على هذه الشواهد الشـعرية وأمثالـها:

أ- أنها في كثرتها الكاثرة مـن الشـعر، والشـعر بطبيعتـه موطـنٌ للضرائـر التـي تبيـح الخروج على القيـاس.

ب- أن معظم تلك الشواهد الشعرية لم تطبق عليـها معـايير الاحتجـاج بـأن يكـون قائلـها معروفًا، فكثيرًا ما نرى في تخريج تلـك الشـواهد عبـارة : قائلـه غـير معـروف، أو هـو من الأبيات غير المنسوبة فـي الكتـاب، أو ....

وقد أحصى بعض الباحثين شواهد شرح ابـن عقيـل فوجـد أن نحـو 27% منـها مجهولـة القائـل(41).

ج- أن عدداً لا بأس به من الشواهد الشـعرية مصنـوعٌ أو موضـوع، وقـد صـرح بـهذا الوضع بعض النحاة دون مواربـة كالشـاهد المشـهور مـن شـواهد سـيبويه فـي إعمـال صيغة (فَعِـل) :

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ما ليس ينجيه من الأقدار (42)

وقول الآخر فيما أنشده ابن الأعرابي:

فأصبحت بعد خَطَّ بَهْجتِها كأنَّ قَفْرًا رسومَها قلمـا (43)

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأنَّ قلماً خط رسومها. ترى لـو قـال معـاصرٌ مثـل هـذا الكلام أما عُدَّ عليه مخرقة وتخليطًـا ؟

يقول ابن السراج عن الشاذ: " فإن كان سمع ممن ترضى عربيتـه فـلا بـد مـن أن يكـون حاول به مذهباً أو نحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمـرٌ غلَّطَـه "(44) ولعـل الأرجـح هـو الغلط.

نحن مع الباحثين المحدثين الذين يرون طـرح الشـاذ، ونـرى أن الخـروج مـن هـذه العقبة الكأداء في الشاهد النحوي يتطلـب :

أ- التخفُّـف مـن الشـواهد الشـعرية الكثـيرة، والاقتصـار علـى شـاهد واحـد للحكـم القياسي، على أن تنطبق عليه معايير الاحتجاج. ولا يتـأتى لنـا ذلـك إلا بتنخيـل الشـواهد الشعرية والإفادة مما يستدل به علـى حكـم قياسـي. أمـا الشـواهد علـى الشـاذ والنـادر واللغات واللغيَّات فتترك لمباحث المتخصِّصين في النحـو العلمـي .

ب- الاعتماد في شواهد النحو على النص القرآني، فـهو أعلـى كـلام جـاء بلسـان عربـي مبين، تَنَزَّه عن الضرورات، ونـأى عـن الشـاذ ولا يُعـترض علينـا بـأن ثمـة قـراءات

تخالف القياسي من القواعد النحوية ؛ لأنه مـــا مـــن قـــراءة لا تتفـــق والقـــاعدة القياســـية إلا وفيـــها قـــراءة قياســـية تمامـــا. عـــدا عـــن إمكـــان تخريجـــها علـــــى وجـــــه صـــــالح من العربية، وعلى سبيل المثال فإن قراءة حفص فـــي ســـورة (طـــه) الآيـــة 63 : " إن هـــذان لساحران " التي كثرت الآراء في توجيهـــــها لـــها قـــراءة أخـــرى قياســـية هـــي: (إن هذيـــن لساحران) بتشديد النون في إن وبالياء فـــــي (هذيـــن)(45).

ونحن مع د. أحمد عبد الستار الجواري إذ يـــرى: أن النحـــاة عنـــوا باســـتخراج القـــاعدة النحوية من كل ما وصل إليه علمهم مـــــن كـــلام العـــرب شـــعرا ونـــثرا، فكـــثرت القواعـــد وتشعبت شعبا شـــتى... والشـــعر يخضـــع لقواعـــد الضـــرورة... ولـــم يصرفـــوا عنايتـــهم إلى القرآن، الكريم، وهو أسلوب سهل سلس بـــالغ القـــوة والبراعـــة والانســـجام"(46)..

رابعا: تخليص النحو مما علق به من آثار العلوم الأخـــرى كـــالمنطق والكـــلام والفقـــه

ونعني بذلك تخليصه من نظريتي العـــامل والعلـــة. لا يعنـــي كلامنـــا نقـــدا ولا تجريحـــا لهاتين النظريتين النحويتين، فهما نظريتان غنيتان، ولكن مجالـــهما ليـــس النحـــو، بـــل فلســـفة النحو أو فقه النحو إن جاز التعبير، ونحن لا نريد أن نخلـــط فـــي تدريســـنا للنحـــو مـــا بيـــن النحو وهو علم لغوي تطبيقي حاجي، وبين فلســـفة النحـــو التـــي هـــي علـــم لغـــوي نظـــري كمالي، وإذا ألجأتنا ضرورة التعليم إلى ذكـــر العـــامل وبعـــض التعليـــل، فيجـــب ألا نتجـــاوز العلل الأوائل التي هي علل تعليمية. إن من المقبول أن يشـــار إلـــى علـــة نصـــب أســـم (إن) ورفع خبرها بوقوعها بعد الحرف المشبه بـــالفعل، ولكـــن ليـــس مـــن المقبـــول فـــي كتـــاب للنحـــو الميســـر أن نعلـــل لعمـــل (إن) النصـــب والرفـــع، ولا أن نعلـــل لمـــاذا ســـميت إن وأخواتها بالأحرف المشبهة بالفعل، ولا بمـــــاذا أشـــبهت الفعـــل، ولا لمـــاذا – وقـــد أشـــبهت الفعل – تقدم منصوبها على مرفوعـــــها ؟(47).

لقـــد اعتـــل القدمـــاء بعلـــل كثـــــيرة منـــــها: الفرعيـــــة، والخفـــــة، والمشـــــابهة والمناسبة، والمقاصة، والقيـــــاس، والحمـــل علـــى النظـــير، واســـتصحاب الأصـــل، وبعـــدم مخالفة الاستعمال، وبالقوة، وبغيرهـــــا.

ومن هذه التعليلات ما ليس له صلة بـــالنحو أصـــلا، كـــالتعليل بالمقاصـــة، وذلـــك أنـــهم يعللـــون إبطـــال عمـــل (مـــا) إذا فصـــل بينـــها وبيـــن اســـمها (بـــإن)، بـــأن كفـــت (إن) عن العمل، فتكفها (إن) عن عملـــها اقتصاصـــا. (48) !!

ومن التعليلات الغريبة ما ذكر في تعليل بنـــاء (أنـــت) علـــى الكســـر بـــأن "مـــن أســـباب البناء على الكسر الاشعار بالتأنيث نحو (أنـــت)، لأن الكســـر المعنـــوي هـــو التكســـر والفتـــور، والتدلل خاص بالإناث يناسب المؤنث، فيكون في الكسر اللفظـــي اشـــعار بـــه" !! (49) .

ومنها أيضا تعليل الكسائي بناء (أمس) على الكســـر، بـــأن " أصلـــها (أمـــس)، الفعـــل، أخـــذ من قولك (أمس بخير) ثم ســـمي بـــه. وقـــال الفـــراء: إنمـــا كســـرت لأن الســـين طبعـــها الكســـر "(50) .

إننا مع ابن مضاء القرطبي عندما يدعـــو إلـــى إلغـــاء " كـــل مـــا لا يفيـــد نطقـــا" (51) من الدرس النحوي، وأكثر ما يتبدى هذا في التمرينات الافتراضيـــة التـــي حفلـــت بـــها كتـــب القدماء، كما يتبدى في العبـــارات المصنوعـــة التـــي يفترضـــها بعـــض النحـــاة مـــن نحـــو: (محمد هند مكرمها) و(الذي يطير الذباب فيغضـــب زيـــد).

مما يعترض به على كلامنا هذا بأننـــا نتحـــدث عـــن كتـــب النحـــو المرجعيـــة وليـــس عن كتب النحو المنهجية في جامعاتنا، ولكننا نـــرد هـــذا الاعـــتراض بـــأن معظـــم جامعاتنـــا لم تتجرأ على وضع كتاب منـــهجي فـــي النحـــو، ومـــازالت المنظومـــة الألفيـــة وشـــروحها والكافية وشروحها وشروح المفصل هي المعتمدة فـــي التعليـــم الجـــامعي.

ومرة أخرى نؤكد إجلالنا وتقديرنا العظيم لتلـــك المصنفـــات النحويـــة، ولكننـــا نريـــد أن تبقى تلك الموسوعات النحوية عمدة للنحو العلمـــي، وإلـــى جوارهـــا كتـــاب منـــهجي يكـــون عمدة للنحو التعليمـــي.

إن إي تيسير لتعليم النحو يجب أن ينطلق من نبذ العلل كلها مـــا عـــدا العلـــل الأوائـــل التـــي هي تعليمية أصلا، كأن يقال: رفع الاسم لأنه فاعل، وجر لســـبقه بحـــرف جـــر وهكـــذا....

خامسا: تقييس ما أمكن من الصيغ النحويـــة والصرفيـــة

ثمة صيغ صرفية ونحوية لها مـــن التعريفـــات والاشـــتراطات مـــا يشـــكل عقبـــة أمـــام قارئ النحو، ولا سيما مـــن يطمـــح إلـــى الجـــانب التطبيقـــي منـــه. ونـــرى أن نعـــرض للمناقشة بعض وجوه التقييس التي يمكن أن تعد نوعـــا مـــن التيســـير لتعليـــم اللغـــة العربيـــة عامة، والنحو خاصة، ومن هذه الصيـــغ المقلقـــة:

1) حركة عين المضـــارع

حركة عين المضـــارع مـــن المـــاضي (فعـــل وفعـــل) مضبوطـــة وقياســـية إلـــى حـــد كبير، ولكن حركة مضارع (فعل) ليســـت كذلـــك، ففيـــها مـــن التفريعـــات مـــا يشـــق علـــى المختصين تمثلها بله الطلبـــة.

وقد ورد عن النحاة القدماء ما يشـــجعنا علـــى تقييـــس حركـــــة عيـــن المضـــارع مـــن (فعل) ؛ وذكر صاحب القاموس المحيـــط فـــي مقدمتـــه قـــول أبـــي زيـــد الأنصـــاري: " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت فـــي المســـتقبل بالخيـــار إن شـــئت قلـــت (يفعـــل) بضـــم العين، وإن شئت قلت (يفعل) بكســـــرها"(52) .

كما نص ابن يعيش: " فما كان من الأفعال (فعل) بفتـــح العيـــن فإنـــه يجـــيء علـــى ضربيـــن متعد وغير متعد... والمضارع منه يجيء (يفعل ويفعـــل) بالكســـر والضـــم...

ويقال إن الأصل في مضارع المتعـــدي الكســـر نحـــو ضـــرب وأن الأصـــل فـــي مضـــارع غير المتعدي الضم نحو ســـكت [أي يضـــرب و يســـكت]. يقـــال هـــذا مقتضـــى القيـــاس إلا أنهما قد يتداخلان فيجـــيء هذا على هذا، وربما تعاقبـــا علـــى الفعـــل الواحـــد نحـــو عكـــف يعكف ويعكـــف "(53) .

ولعل الأخذ بقول أبي زيد يريح متعلم النحو من عنـــت وتشـــدد بعـــض اللغويـــن الذيـــن يخطئون ما هو جائز في استعمال هـــذه الأفعـــال.

2) جواز اشتقاق اسم المفعول مـــن الـــلازم

مما درجت عليه كتب النحو أن اسم المفعول يشـــتق مـــن فعـــل متعـــد، فـــي حيـــن ورد السماع بكثير من حالات بنائه من الفعل اللازم نحـــو : " جـــدب المكـــان فـــهو مجـــدوب "(54) ومثله حزن المصاب فهو محـــزون. .

3) جواز تأنيث الصفات المشتركة بين الذكـــور والإنـــاث

قاعدة تأنيث الصفات بزيادة تاء التأنيث علـــى المذكـــر قـــاعدة ســـهلة ميســـورة، ولكـــن الصعوبة التي تواجه الطلبة هي معرفة الأسماء والصفات التـــي تـــأتي بلفـــظ واحـــد للمذكـــر والمؤنث نحو (زوج وغيور وعجوز)، أو بلفظ واحد للمذكر وهـــي للمؤنـــث نحـــو (حـــامل ومرضع وطـــالق...).

ولا أعتقد أن في الأمر ما يمنـــع جـــواز تأنيثـــها بالتـــاء قياســـا، كـــأن نقـــول زوج وزوجـــة وعجـــوز وعجـــوزة ومرضعـــة. قـــال الأزهـــري : "ســـمعت فصحـــاء الـــعـــرب يقولـــون جاريـــة بالغ، وهكذا قولهم امرأة عاشق ولحية فـــاصل، قـــال : ولـــو قـــال قـــائل: جاريـــة بالغـــة لـــم يكن خطأ لأنه الأصل "(55) وجاء في اللســـان : " قـــال الأزهـــري: امـــرأة حـــامل وحاملـــة إذا كانت حبلى لأن الهاء تلحق للفرق، فأما مـــا لا يكـــون للمذكـــر فقـــد اســـتغنى فيـــه عـــن علامة التأنيث، فإن أتي بها فإنما هو علـــى الأصـــل "(56).

وأكثر من هذا فقد انثت العرب أسماء الـــذوات فقـــالت : الأســـدّ والأســـدةّ والسَّـــبُعُ والسَّـــبعُةَ "(57)، بل " والرَّجُل والرَّجُلَـــةُ "(58).

سادساً: تحديث لغة النص النحـــوي

ليس من شك في أن اللغة التي صيغت بها المادة النحوية، والطريقـــة التـــي ألفـــت بـــها كتب النحو" لا تناسبان ناشئة اليوم، ولا من قطعوا في تعليمهم العصري مراحل أو فرغوا منـــه، فهم جميعًا سواءٌ أمام لغة الكتب النحوية القديمة المعقدة، وطريقتها الملتـــوية "(59). وفـــي هـــذا العصر الحديث " يحال الطلاب إلى المتون والحواشي والتقريرات عليها، وما فيها مـــن العســـر والكزازة والتكثيف، والاستطراد وتداخل الاحتجاج والتعليل والاستدلال والتعقيـــب مـــا يعجـــز فطاحل العلم عن متابعته إلا بعد تبصُّر ومراجعات وافتراضات. . . فلا يدرك الدارس من ذلـــك شيئاً يذكر" (60) لا من خبرة نحوية ولا من مهارة لغوية.

وليست الشكوى من لغة النحو مقصورة على المحدثين، بـــل هـــي قديمـــة. وكلنـــا يتـــذكـــر عبـــارة ذلك الأعـــرابي الذي "وقف على مجلس الأخفش، فســـمع كـــلام أهلـــه فـــي النحـــو، فحـــار وعجـــب وقال : أراكم تتكلمون بكلامنا في ما ليس مـــن كلامنـــا"(61).

والذي يدعو إلى العجب أكثر أن بعض النحـــاة كـــان يتعمّـــد أن يقـــدم مادتـــه النحويـــة بلغـــة عصيـــة على الأفهام صعبة المرتقى، كي يتميز النحـــاة بفضـــل تذليـــل صعبـــها وتوطئـــة مرتقاهـــا، إذ ورد في مقدمة ابن يعيش: " قال الخليل بن أحمد رحمـــه الله: مـــن الأبـــواب مـــا لـــو شـــئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا، ولكن يجـــب أن يكـــون للعـــالم مزيـــةٌ بعدنـــا "(62) فإن صحت هذه الرواية فإن عجب المرء لا يكـــاد ينقضـــي منـــها !!

إننا – والحالة كما ذكـــر – نرى أنـــه لا مناص مـــن تحديـــث عبـــارة النـــص النحـــوي والمـــادة النحوية في الكتب المنهجية الحديثـــة بحيـــثْ:

- تنأى عن كزازة العبارة القديمة وانضغاتـــها.
- تتسم بخصائص اللغة العلمية من وضوح وســـهولة وإيجـــاز.
- تلتزم اللغة الفصيحة المعاصرة، فمن البداهة أن لكل عصـــر لغتـــه الفصيحـــة(63)
- تمثل للحكم النحـــوي بـــالجمل والـــتراكيب والعبـــارات المعـــاصرة التـــي لا تتعـــارض والقيـــاس النحوي . وتتجنب التمثيلات القديمة من مثل: (البـــر الكـــرُّ بســـتين) و(عنـــد زيـــد نمِـــرة) و(كـــلُّ رجل وضيعَتُه). و(على التمرة مثلها زبدًا). وتستبدل التمثيـــلات المســـتمدة مـــن حياتنـــا اليوميـــة بها.

<u>سابعاً:</u> اعتماد كتاب منهجي جامعي فـــي النحـــو

إن الجهود التي بذلت في سبيل تطوير مناهج تدريس النحـــو وتيســـير تعليمـــه لـــم تُجْـــدِ نفعاً، لأنها لم تجـــد طريقـــها إلـــى الكتـــاب المنـــهجي المدرســـي والجـــامعي، فبقينـــا نقـــر التوصيات والمقترحات البناءة غالباً، ثم نعود لتعليم النحو العربـــي مـــن كتـــب القدمـــاء بـــدءاً من منظومة ابن مالك وشروحها وانتهاء بالآجرومية وشذور الذهب وشـــروحها، ليـــس فـــي هـــذا القـــول تقليل من قيمة تلك الكتـــب ومؤلفيـــها المحققيـــن الأجـــلاء، ولكـــن تعقيـــد مادتـــها النحويـــة وأســـاليب تأليفها، وقدامة عباراتها وغرابتها هو ما يشكو منه طلابنـــا وهـــو مـــا نســـعى إلـــى تجـــاوزه في النحو التعليمي ونتركه ذخيرة للنحـــو العلمـــي.

إن من ينظر في توصيات مؤتمرات تيسير تعليم النحـــو وندواتـــه ولجانـــه التـــي ذكرناهـــا في المقدمة يجد الطريق لاحباً والمنار هادياً، ولكـــن نتـــائج كـــل تلـــك التوصيـــات والمقتـــرحات كـــانت محدودة إن لم تكن منعدمة. لأنها لم تتجسَّد آخر الأمر بمؤلف نحـــوي منـــهجي جـــامعي.

ثمة سبب آخر لقلة جدوى تلك التوصيات والمقترحات وهو أنه لو أخذ ببعضها في قطر عربي دون آخر فإن نتائجها لن تكون أحسن حالاً، ذلك أن لغتنا لغة قومية جامعة، لا يصلحها إلا جـــهدٌ قومـــي مشترك يقوم على التنسيق في التخطيط والتعاون في التنفيذ، إذ إنَّ أي تيسير أو تطويـــر غـــير موحد وغير متفق عليه، وغير ملزم سينقلب في النهاية إلى تشرذم لغوي يـــهدد لســـان الأمـــة الواحـــد. وهو أخطر بكثير مما نعانيه من صعوبة تعليم النحو.

إننا نؤيد الدعوة التي أطلقت لتـــأليف كتـــاب منـــهجي جـــامعي فـــي النحـــو يتمثـــل المقتـــرحات والتوصيات التي مازالت حبيسة الرفوف منذ نصـــف قـــرن.

ومما يؤمل في مثل هذا الكتاب المنهجي أن يتضمن خلاصة مـــا قـــاد إليـــه البحـــث مـــن مبادئ وهـــي :

1- الاكتفاء بتدريس القواعد الأساسية المتفق عليها والمستنبطة من الشـــواهد التـــي لا خـــلاف حولـــها.

2- الابتعاد عن كل ما هو شاذ أو نادر أو خلافي مـــن الأحكـــام النحويـــة.

3- توحيد المصطلح النحوي وتوحيد حـــدِّه.

4- إهمال التعليل، ما عدا العلل الأوائل التعليميـــة.

5- تجنب الشواهد التي لا روح فيـــها ولا حيـــاة (64).

6- تقييس ما أمكن من الصيغ النحوية والصرفية وإهمال التفريعـــات والتشـــعبات والاشـــتراكات التـــي لا يضرُّ الجهلُ بـــها.

7- التكامل مع علوم العربية الأخـــرى كالأدب والبلاغة، فـــلا تـــدرس المـــادة النحويـــة بمعـــزل عـــن النص الأدبي السليم والبليـــغ .

8- تحديث لغة المادة النحوية بمـــا لا يتعـــارض والســـلامة اللغويـــة والفصاحـــة المعـــاصرة، والتمثيـــل للقاعدة النحوية بالعبارات والتراكيب المستمدة من الحياة اليومية مـــا دامـــت ســـليمة.

ونختم بما قال اللغوي الشيخ عبد الله العلايلي رحمه الله: "ليـــس يلزمنـــا فـــي النحـــو إلا أن نقتصـــر من علمه على أبسطه وأدخله في شائع الاســـتعمال، دون مـــا وراءه، ونختـــار مـــن مذاهـــب النحاة ما ينتهج وذوق العرب اليـــوم، ودونمـــا نظـــر إلـــى كبـــير موافقتـــها للآثـــار الأدبيـــة المحفوظة ما دامت لغة عربية وحفظت علـــى أنـــها كذلـــك لا نكـــر فيـــها ولا دخَـــلَ "(65) . والله من وراء القصد وهو وليُّ التوفيـــق.

التوثيق

(1) نزهة الألباء: 389.

(2) معجم البلدان 7: 238.

وينظر: التكملة للفارسي تح. د. كاظم بحر المرجان – العراق 1981: ص 22 المقدمة.

(3) د. محمد أحمد الشامي – النحو العربي بين التيسير والتعسير – ندوة النحو والصرف بدمشق 1994– الكتاب الأول ص 17.

(4) د. عبد الوهاب حديد: دعوة إلى تيسير النحو – مجلة مجمع دمشق 206/71: 1.

(5) د. عبد الرحمن الحاج صالح – الجملة في كتاب سيبويه – ندوة النحو والصرف بدمشق 1994 الكتاب الثاني ص 220.

(6) عن د. محمود السيد: أضواء على تدريس النحو – ندوة النحو والصرف بدمشق 1994 الكتاب الثاني ص 10.

(7) شرح المفصل 3: 93–94 ولسان العرب: أنن.

(8) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 28/1.

(9) شرح الكافية 17/1.

(10) د. عبد الرحمان الحاج صالح – الجملة في كتاب سيبويه – ندوة النحو والصرف بدمشق 1994 ص205.

(11) شرح المفصل 20/1.

(12) شرح ابن عقيل 202/1.

(13) مغنى اللبيب 374/2.

(14) المصدر السابق نفسه.

(15) شرح المفصل 27/1.

(16) شرح ابن عقيل 86/1 و أوضح المسالك 60/1.

(17) شرح المفصل 88/5.

(18) أوضح المسالك 108/2، 111.

(19، 20) أوضح المسالك 108/2، 111.

(21) المصدر السابق.

(22) شرح المفصل 7/64-65.

(23) المصدر نفسه 7/62.

(24) المصدر نفسه 7/64.

(25) المصدر نفسه 7/68.

(26) المصدر نفسه 7/65.

(27) ابن بري – جواب المسائل العشر : 74.

(28) شرح المفصل 3/47.

(29) مغنى اللبيب: 2/478.

(30) الاتقان للسيوطي 3/194.

(31) ينظر: د. جميل علوش – المصطلح النحوي بين النعت والصفة – مجلـة مجمـع دمشـق 72/4: 682.

(32) جواب المسائل العشر لابن بري: 26.

(33) شرح ابن عقيل 1/48 –51.

(34) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي 1/100- 102.

(35) شرح المفصل 7/8.

(36-37-38) شواهد التوضيح لابن مالك: 180، 181، 173.

(39) شرح الكافية الشلفية للاستراباذي 1/211.

(40) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي – المقدمة .

(41) د. محمود حلاوي – الشواهد الشعرية عند النحويين – ندوة النحو والصرف بدمشـق 1994 الكتاب الأول: 102.

(42) شرح ابن عقيل 2/116.

(43) اللسان: خطط.

(44) المزهر للسيوطي 1/232.

(45) التيسير في القراءات السبع للداني: 151.

(46) عن د. عبد الوهاب حديد: دعوة إلى تيسير النحو – مجلة مجمع دمشق 71/1: 208.

(47) شرح المفصل 54/8.

(48) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر 1 : 457.

(49) عن عباس حسن – اللغة والنحو بين القديم والحديث: 160.

(50) اللسان: أمس.

(51) عن د. عبد الوهاب حديد – دعوة إلى تيسير النحو – مجلة مجمع دمشق 1/71: 207.

(52) القاموس المحيط – المقدمة: 19.

(53) شرح ابن يعيش 7: 152.

(54) لسان العرب: جدب.

(55) لسان العرب: بلغ.

(56) لسان العرب: حمل.

(57) لسان العرب: اسد.

(58) لسان العرب: رجل.

(59) عباس حسن – اللغة والنحو بين القديم والحديث – ط2: 223.

(60) د. فخر الدين قباوة – توجهات الدرس النحوي في ضوء علم اللغة – ندوة النحو والصـرف بدمشق 1994 الكتاب الثاني: 156.

(61) الامتاع والمؤانسة للتوحيدي: 2: 139.

(62) شرح المفصل – المقدمة 1/1.

(63) عباس حسن – اللغة والنحو بين القديم والحديث: 228.

(64) ينظر: د. محمود حلاوي – ندوة النحو والصرف بدمشق 1994 ص 103.

(65) عبد الله العلايلي – مقدمة لدرس لغة العرب: 46.